

KADHAYA
TARIKHIA



ISSN : 718X

EISSN : 2802-6031



<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/228>

استراتيجية فرنسا لتفكيك الوحدة الوطنية في ضوء الوثائق الفرنسية قبيل وبعد
اندلاع الثورة التحريرية (1954 – 1955م)

France's strategy for dismantling national unity in light
of French documents before and after the outbreak of
the liberation revolution

" (1954-1955) "

*د/ بلحاج نعيمة

المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة

namiaima@yahoo.com

المجلد: 11	العدد: 01	السنة جويلية 2025	الصفحات: 83-110
تاريخ الاستلام: 2025/05/11	تاريخ القبول: 2025/06/30	تاريخ النشر: 2026/07/08	

*د. / بلحاج نعيمة

ملخص: يعرض هذا المقال محاولة تحليلية لتفكيك السياسة الفرنسية الهادفة إلى ضرب الوحدة الوطنية الجزائرية قبيل اندلاع الثورة التحريرية وأثناء سنتها الأولى، وذلك من خلال دراسة الوثائق الرسمية الفرنسية (تقارير، مراسلات وزارة المستعمرات، وثائق الجيش الفرنسي...). يهدف البحث إلى الكشف عن طبيعة هذه السياسة وأدواتها، ومدى إدراك الإدارة الاستعمارية لخطورة وحدة الجزائريين على استمرار هيمنتها.

كلمات مفتاحية: الاستعمار الفرنسي – الثورة التحريرية – الوحدة الوطنية – الوثائق الفرنسية – الإدارة الاستعمارية

Abstract:

This article presents an analytical attempt to deconstruct the French policy aimed at undermining Algerian national unity before the outbreak of the liberation revolution and during its first year, by studying official French documents (reports, correspondence of the Ministry of Colonies, documents of the French army...). The research aims to reveal the nature of this policy and its tools, and the extent to which the colonial administration realized the danger of Algerian unity to its continued hegemony.

Keywords: French colonialism – liberation revolution – national unity
– French documents – colonial administration

مقدمة:

عاشت الجزائر خلال النصف الأول من القرن العشرين تحت وطأة نظام استعماري فرنسي قائم على التمييز والإقصاء ومحاولة طمس الهوية الوطنية للشعب الجزائري. ومع اقتراب منتصف الخمسينيات، بدأت الإدارة الفرنسية تدرك أن بقاءها في الجزائر أصبح مهددًا بفعل تزايد الوعي الوطني وتنامي الحركة التحررية. لقد شكّلت الوحدة الوطنية الجزائرية، بكل أبعادها السياسية والاجتماعية والدينية، الخطر الأكبر على المشروع الاستعماري الذي كان يعتمد، منذ بداياته، على سياسة "فرق تسد". - أهمية الموضوع تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسعى إلى تحليل الاستراتيجية الفرنسية لتفكيك الوحدة الوطنية من خلال الوثائق الرسمية الفرنسية نفسها، وهي وثائق تعكس رؤية السلطة الاستعمارية للواقع الجزائري قبيل وأثناء انطلاق الثورة التحريرية سنة 1954. فالوثيقة الاستعمارية ليست مجرد مصدر معلومات، بل هي أداة تكشف الذهنية والسياسات التي صاغت سلوك الاحتلال تجاه الشعب الجزائري.

- إشكالية البحث:

كيف سعت فرنسا، من خلال سياساتها وممارساتها الموثقة في الأرشيفات الرسمية، إلى تفكيك الوحدة الوطنية الجزائرية قبيل اندلاع الثورة التحريرية وأثناء سنتها الأولى (1954-1955)؟ وإلى أي مدى نجحت أو فشلت هذه الاستراتيجية في تحقيق أهدافها؟

- الفرضيات

1. كانت فرنسا تدرك أن وحدة الجزائريين تشكل التهديد الأكبر لوجودها الاستعماري.
2. اعتمدت الإدارة الاستعمارية على سياسة مقصودة ومنهجية لضرب الوحدة الوطنية عبر استغلال الانقسامات السياسية والقبلية والطائفية.

- رغم اتساع محاولات التفكيك، فإن الثورة نجحت في إعادة بناء الوحدة الوطنية على أسس جديدة.

- المنهجية المعتمدة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي النقدي للوثائق، بالاستناد إلى أرشيفات وزارة المستعمرات الفرنسية، وتقارير المقيم العام بالجزائر، والمراسلات الرسمية التي تكشف طبيعة السياسة الفرنسية. كما تمّ توظيف المنهج التاريخي المقارن لربط الأحداث بما قبل وأثناء الثورة التحريرية.

- الحدود الزمنية والمكانية

- الزمنية: تقتصر الدراسة على الفترة الممتدة من عام 1954 إلى نهاية 1955، أي مرحلة التحضير للثورة ومنتها الأولى.
- المكانية: تشمل كامل التراب الجزائري في ظل الإدارة الفرنسية المركزية والمحلية.

- أهمية الدراسة

تتيح هذه الدراسة فهماً أعمق لطبيعة الفكر الاستعماري الفرنسي وأساليبه في الهيمنة السياسية والثقافية، كما تساهم في إعادة قراءة الوثائق الفرنسية بمنظور وطني ناقد، يعيد الاعتبار للوعي الجزائري الذي واجه محاولات التفكيك بكل وعي وصلابة.

المحور الأول: الإدراك الفرنسي لخطورة الوحدة الوطنية الجزائرية

1- الوعي الفرنسي بخطر تلاحم الجزائريين

قبل اندلاع الثورة التحريرية، كانت السلطات الاستعمارية الفرنسية تدرك تماماً أن الخطر الحقيقي

على وجودها في الجزائر لا يكمن فقط في العمل المسلح، بل في تنامي الوعي الوطني الجماعي بين الجزائريين. ففي أواخر الأربعينيات وبداية الخمسينيات، لاحظت الإدارة الفرنسية تراجع الولاءات القبلية والجهوية لصالح شعور وطني موحد حول فكرة الاستقلال¹.

تُظهر الوثائق الفرنسية - لا سيما تقارير المحافظين العامين - أن باريس كانت تتابع بقلق هذا التحول. ففي إحدى مراسلات الحاكم العام روبر لاكوست إلى وزارة المستعمرات في بداية عام 1954، ورد ما يلي: "يبدو أن الشعور بالانتماء الوطني الجزائري يتعاظم في الأوساط الشعبية بشكل لم نعهده من قبل، وهو يهدد بتقويض أسس النظام الإداري القائم على الولاءات المحلية"².

يعكس هذا الاقتباس بوضوح إدراك فرنسا لخطورة الوحدة الوطنية الجزائرية باعتبارها تهديداً وجودياً لمشروعها الاستعماري، القائم منذ 1830 على تفكيك البنية الاجتماعية إلى طوائف وأعراق ومناطق متناحرة³.

2. السياسة الاستعمارية القائمة على "فرّق تسد": منذ بدايات الاحتلال، اعتمدت فرنسا سياسة منهجية تقوم على مبدأ "فرّق تسد" (**Diviser pour régner**)، إذ سعت إلى خلق الانقسامات بين مكونات المجتمع الجزائري: بين العرب والأمازيغ، والمسلمين واليهود، وسكان المدن والريف، بل وحتى بين مناطق الشرق والغرب والجنوب⁴ وقد عبّر أحد المسؤولين الفرنسيين في مذكرة داخلية سنة 1953 عن هذا التوجّه بقوله:

"وحده انقسام الجزائريين هو الضمان الحقيقي لاستمرار النفوذ الفرنسي في شمال إفريقيا"⁵.

غير أنّ هذه السياسة بدأت تفشل تدريجيًا مع بداية الخمسينيات، نتيجة تنامي الوعي الوطني وتوحد الحركات السياسية على الرغم من اختلاف توجهاتها الفكرية.

3. مؤشرات فشل سياسة التفريق قبل الثورة

تشير تقارير الأمن العام الفرنسي لعام 1954 إلى أن الاتصالات بين مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD)، وأعضاء من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وبعض الشخصيات المستقلة، قد ازدادت بشكل لافت⁶، واعتبرت السلطات الفرنسية هذه المؤشرات دليلاً على بروز مشروع وطني موحد يهدف إلى الإطاحة بالوجود الاستعماري.⁷

وجاء في تقرير سري موجّه إلى المقيم العام الفرنسي بالجزائر بتاريخ 12 سبتمبر 1954 ما يلي:

"ثمة تنسيق واضح بين العناصر الوطنية من مختلف الاتجاهات، وهو ما يعزز فرضية قيام حركة منظمة تتجاوز الولاءات الحزبية"⁸.

كان هذا الإدراك مقدمة لحالة من الهلع الإداري والاستخباراتي داخل الأجهزة الفرنسية، خاصة مع بروز مؤشرات على قرب اندلاع انتفاضة وطنية شاملة.

4. تحليل الخطاب الفرنسي

يتضح من تحليل الخطاب الرسمي الفرنسي خلال تلك الفترة - سواء في الصحافة أو في المراسلات الإدارية - أنه كان يقوم على نفي وجود أمة جزائرية، في محاولة لتقويض فكرة الوحدة الوطنية.

فقد دأبت فرنسا على وصف الجزائر بأنها "الولايات الثلاث الفرنسية في شمال إفريقيا"

(Les trois départements français d'Algérie)، متجاهلةً وجود

شعب له هوية مميزة وتاريخ مشترك⁹.

ومع ذلك، بدأت الوثائق والخطابات الرسمية الفرنسية نفسها تُظهر بوادر الارتباك والقلق مع تزايد الوعي الوطني وتنامي فكرة الاستقلال، خصوصًا بعد ظهور التنسيق السياسي والميداني بين التيارات الوطنية المختلفة عشية الثورة التحريرية في نوفمبر 1954¹⁰

خلاصة

تُظهر الوثائق الفرنسية أن فرنسا كانت واعية تمامًا بخطورة وحدة الجزائريين، وأنها رأت فيها الخطر الأكبر على استمرارية وجودها الاستعماري. لقد أدركت مبكرًا أن تفكك الولاءات التقليدية وصعود الشعور الوطني هو ما سيمهد لانطلاق الثورة التحريرية. هذا الإدراك هو ما دفعها إلى تبني سياسة منهجة تهدف إلى تفكيك تلك الوحدة بكل الوسائل الممكنة، وهو ما سيتضح في المحور التالي.

المحور الثاني: أدوات تفكيك الوحدة الوطنية قبيل الثورة (1953-1954)

1. توظيف الانقسامات السياسية والحزبية

سعت الإدارة الاستعمارية الفرنسية خلال السنوات الأخيرة قبل اندلاع الثورة إلى استغلال الانقسامات داخل الحركة الوطنية الجزائرية، خاصة بين أنصار مصالي الحاج من جهة، والمجموعة المركزية التي انشقت عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية من جهة أخرى. وقد كشفت وثائق وزارة المستعمرات الفرنسية أن السلطات الاستعمارية كانت تعتبر الخلاف بين الطرفين "فرصة لتفكيك الصف الوطني وإضعاف جبهة العمل المشترك بين الوطنيين"¹¹. كما أوردت مراسلة مؤرخة في 15 جوان 1954 بين المقيم العام في الجزائر ووزير المستعمرات في باريس

ما يلي: "يبدو أن الانقسام الحاصل داخل حزب انتصار الحريات فرصة يجب استغلالها بحذر لاحتواء العناصر الأكثر اعتدالاً وتشجيعهم على الدخول في مسار تفاوضي منفصل".¹² تُظهر هذه الوثائق أن فرنسا لم تكن متفرجة على الصراع الداخلي، بل كانت فاعلة في توجيهه بما يخدم مصلحتها.

2. إحياء النزعات القبلية والمناطقية

من بين أهم الأدوات التي اعتمدتها فرنسا لضرب الوحدة الوطنية إعادة إحياء الولاءات القبلية والعشائرية، خاصة في المناطق الريفية التي كانت تشهد نشاطاً متزايداً للمناضلين الوطنيين. ففي تقرير صادر عن مكتب الشؤون الأهلية بولاية قسنطينة في نوفمبر 1953، ورد ما يلي:

"إن بعض الزعماء التقليديين في القبائل الكبرى ما زالوا يحتفظون بنفوذهم، وينبغي الاعتماد عليهم لتقويض نفوذ العناصر القومية التي تحاول توحيد القرويين حول فكرة الاستقلال".¹³

كانت هذه السياسة استمراراً لما عُرف منذ القرن التاسع عشر بسياسة "القياد والبشاغات"، أي الاعتماد على وسطاء محليين لتأمين الولاء للسلطة الاستعمارية مقابل امتيازات اقتصادية وإدارية.⁴¹⁴

3. استخدام الدين كوسيلة للتفرقة

لم تتردد فرنسا في استغلال الانتماءات الدينية والطائفية لتفتيت الجبهة الوطنية. ففي بعض المراسلات السرية لوزارة المستعمرات، اقترح بعض المسؤولين الفرنسيين "توسيع صلاحيات الزوايا التقليدية المتعاونة مع الإدارة" لكبح انتشار الأفكار الثورية⁵¹⁵. كما أن الإدارة الفرنسية كانت تشجع إنشاء جمعيات دينية موالية لتُقدّم على أنها ممثلة للإسلام "المعتدل" في مواجهة التيارات الإصلاحية والوطنية التي تزعمها علماء جمعية العلماء المسلمين¹⁶⁶.

4. سياسة "الإصلاح الموجه"

في محاولة لامتنصاع الغضب الشعبي وقطع الطريق أمام وحدة الحركة الوطنية، أعلنت فرنسا عن مجموعة من "الإصلاحات" الإدارية والاقتصادية سنة 1953. غير أن هذه الإصلاحات كانت شكلية ومحدودة، هدفها الحقيقي كان إحداث الانقسام بين من يقبل الحوار مع فرنسا ومن يرفضه. وقد عبّر أحد المسؤولين الفرنسيين عن هذه السياسة بقوله:

"* الإصلاحات الجزئية هي وسيلتنا لتفكيك التحالف بين العناصر المتطرفة والمعتدلة داخل الحركة الوطنية."*⁷¹⁷

لكن هذه السياسة لم تحقق النتائج المرجوة، بل زادت من توحد الجزائريين ضد الإدارة الاستعمارية مع اقتراب عام 1954.

خلاصة :

تُبرز الوثائق الفرنسية أن الاستعمار الفرنسي قبيل اندلاع الثورة تبني استراتيجية متعددة الأوجه تهدف إلى تقويض الوحدة الوطنية: سياسية عبر دعم الانقسامات الحزبية، واجتماعية عبر إحياء العصبية، ودينية عبر توظيف المؤسسات التقليدية. إلا أن هذه السياسات، رغم اتساعها، فشلت في تحقيق غايتها بسبب تنامي الوعي الوطني الذي تجاوز حدود الانتماءات الضيقة، ممهداً الطريق أمام التحام الشعب الجزائري حول جبهة التحرير الوطني في الفاتح من نوفمبر 1954.

المحور الثالث: الاستراتيجية الفرنسية بعد اندلاع الثورة (1954-1955)

1. الانتقال من الإنكار إلى المواجهة الدعائية

مع اندلاع الثورة الجزائرية ليلة الفاتح من نوفمبر 1954، وجدت فرنسا نفسها أمام واقع جديد لم تكن تتوقعه. في البداية حاولت الإدارة الاستعمارية إنكار الطابع الوطني والسياسي للثورة، وقدمتها على أنها "أعمال إجرامية محلية" تهدف إلى زعزعة الأمن العام.

فقد ورد في تقرير موجه من الجنرال جورج كاترو¹⁸ إلى وزير المستعمرات بتاريخ 10 نوفمبر 1954 ما يلي:

« **Les troubles récents dans les Aurès ne traduisent pas une insurrection nationale organisée, mais des actes isolés de banditisme encouragés par quelques éléments fanatisés.** »¹⁹

كان هذا الموقف الدعائي يهدف إلى نزع الشرعية السياسية عن الثورة الجزائرية وتقديمها كحركة فوضوية، وذلك لحرمانها من أي تعاطف داخلي أو دولي، ولتهيئة الرأي العام الفرنسي لقبول ردّ أمني صارم بدل الاعتراف بحق تقرير المصير.

2. محاولة خلق "جزائرين" متقابلتين

بعد أسابيع من اندلاع الثورة، تبنت فرنسا استراتيجية جديدة تقوم على إظهار وجود "جزائرين آخرين" موالية لفرنسا. ففي مراسلة صادرة عن المقيم العام روبر لاكوست في ديسمبر 1954، ورد ما يلي:

« **Il faut opposer à la minorité rebelle une majorité de musulmans fidèles à la France, notamment parmi les élites traditionnelles et les chefs de tribus.** »²⁰

من خلال هذه المقاربة، حاولت فرنسا استثمار نفوذ الزعامات التقليدية والشخصيات المحافظة لتشكيل ما أسمته "القوة الثالثة"، التي يمكن أن تلعب دور الوسيط بين جبهة التحرير الوطني والسلطة

الاستعمارية.

لكن هذه المحاولة فشلت سريعاً بسبب الوعي الوطني المتزايد، إذ اعتبر الجزائريون تلك الشخصيات جزءاً من النظام الاستعماري.

3. سياسة "التمييز الإيجابي" تجاه بعض المناطق والفئات

في مطلع سنة 1955، أطلقت فرنسا ما سمّته "سياسة التهدئة (politique d'apaisement)" والتي تضمنت تقديم امتيازات مالية وتنموية محدودة لبعض المناطق "الهادئة".

وجاء في تقرير صادر عن وزارة الداخلية الفرنسية:

Les régions demeurantes calmes bénéficieront d'aides financières et d'investissements prioritaires afin d'encourager la population à se démarquer des rebelles. »²¹

كان الهدف من هذه السياسة خلق فوارق اجتماعية واقتصادية بين المناطق والمجموعات السكانية، من أجل تفكيك الجبهة الداخلية للثورة. غير أن النتيجة جاءت معاكسة، إذ فُسرت هذه السياسة في الأوساط الشعبية على أنها تمييز استعماري مقنّع، مما زاد من التعاطف مع جبهة التحرير الوطني.

4. توسيع شبكة "المكاتب العربية" وأجهزة الاستخبارات المحلية

اعتمدت فرنسا بشكل متزايد على شبكة المكاتب العربية (bureaux arabes)، وهي أجهزة إدارية واستخباراتية أنشئت منذ القرن التاسع عشر، كانت مهمتها مراقبة الأهالي وجمع المعلومات عن تحركاتهم. وبعد اندلاع الثورة، توسّعت هذه الشبكة لتصبح الذراع الاستخباراتية الأولى للإدارة الاستعمارية في المناطق الريفية.

وقد ورد في وثيقة سرية لوزارة الدفاع الفرنسية ما يلي:

« Les Bureaux arabes doivent devenir le principal relais de l'administration dans les zones insurgées, en identifiant les chefs de village susceptibles de coopérer. »²²

لقد شكّلت هذه المكاتب أداة رئيسية في سياسة الاختراق الاجتماعي، حيث سعت فرنسا إلى عزل جبهة التحرير الوطني عن قواعدها الشعبية، عبر تجنيد أعوان محليين وتوظيف الانقسامات الداخلية.

5. الحرب الإعلامية والنفسية

إلى جانب العمل العسكري، شنت فرنسا حربًا إعلامية ونفسية واسعة ضد جبهة التحرير الوطني. فقد استخدمت الصحافة والإذاعة لنشر خطاب دعائي يصوّر المجاهدين كـ "terroristes" و "assassins"، ويظهر الجيش الفرنسي كقوة "تحرير" للشعب من الفوضى²³.

كما أنشئت في مطلع سنة 1955 وحدات متخصصة في الدعاية والحرب النفسية (propagande et action psychologique) هدفها نشر الإشاعات وتضليل السكان²⁴. إلا أن هذه الحملات، بدل أن تضعف الثورة، كشفت عن عجز فرنسا عن مواجهة المدّ الوطني بالوسائل السياسية.

خلاصة

تبين من خلال الوثائق الفرنسية أن الاستراتيجية الاستعمارية بعد اندلاع الثورة قامت على مزيج من القمع العسكري والدعاية السياسية، مع محاولات متكررة لخلق ولاءات بديلة وتشجيع الانقسام الاجتماعي. لكن هذه السياسات، رغم اتساعها، زادت من عزلة فرنسا، وعززت في المقابل الالتفاف الشعبي حول جبهة التحرير الوطني، مما جعل سنتي 1954-1955 نقطة التحول الحاسمة في مسار الصراع بين الاستعمار والحركة الوطنية الجزائرية.

المحور الرابع: أثر السياسات الفرنسية على تماسك الصف الوطني (1954-1955)

1. رد فعل جبهة التحرير الوطني

أمام هذه السياسات التفكيكية، أدركت جبهة التحرير الوطني (FLN) منذ الأشهر الأولى للثورة ضرورة مواجهة الحرب النفسية والسياسية الفرنسية بسياسة مضادة تقوم على ترسيخ الوحدة الوطنية باعتبارها سلاحًا استراتيجيًا. ففي بيان أول نوفمبر 1954، أكدت الجبهة على أن الثورة «تجمع كل الجزائريين دون تمييز في سبيل تحرير الوطن»، وهو رد مباشر على محاولات فرنسا تصوير الحركة الثورية كحركة فئوية أو جهوية. كما عملت الجبهة على توحيد صفوف مختلف التيارات السياسية السابقة (مصابليون، إصلاحيون، مركزيون، شيوعيون جزائريون) ضمن جبهة واحدة تمثل الإرادة الشعبية الجامعة.

تُظهر الوثائق الفرنسية نفسها هذا الوعي الثوري؛ ففي مذكرة موجهة من المقيم العام الفرنسي في الجزائر إلى وزارة الداخلية الفرنسية بتاريخ 10 مارس 1955 ورد:

"Le Front de Libération Nationale a réussi à rassembler autour de lui les éléments les plus divers du nationalisme algérien, ce qui constitue un tournant inquiétant pour la stabilité du pays.»

25

وهذا الإقرار يعكس مدى فشل محاولات فرنسا في عزل الفصائل الوطنية بعضها عن بعض.

2. انقلاب مفعول سياسة "التمييز الإيجابي"

كانت فرنسا تعتقد أن منح امتيازات لبعض المناطق "الهادئة" سيُضعف الالتفاف حول الثورة، غير أن الواقع أظهر العكس. فقد اعتبر الجزائريون تلك الامتيازات تمييزًا واستفزازًا يعمّق الشعور بالظلم الجماعي.

وفي تقرير للسلطات الفرنسية بولاية قسنطينة في منتصف 1955، جاء ما يلي:

***« Les mesures d'apaisement semblent produire l'effet inverse, car elles renforcent la conviction que la France traite différemment les régions selon leur docilité. » *262**

أي أن هذه السياسة أدت إلى نتائج معاكسة تمامًا : إذ دفعت الكثير من المترددين إلى الانضمام للثورة بوصفها رمز العدالة والمساواة الوطنية.

3. فشل سياسة الزعامات المحلية والمكاتب العربية

رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها فرنسا عبر شبكات المكاتب العربية **bureaux arabes** واستقطاب بعض الزعامات القبلية، فإن هذا الأسلوب فقد فعاليته مع تصاعد الوعي الشعبي. الجزائريون باتوا يدركون أن القيادات المتعاونة مع فرنسا لا تمثل سوى المصالح الاستعمارية، فتعرض العديد من هؤلاء إلى العزلة وحتى الرفض الاجتماعي. وفي مذكرة سرية من وزارة الدفاع الفرنسية إلى الحكومة المؤقتة في باريس بتاريخ 8 جوان 1955، ورد:

***« Les chefs traditionnels sur lesquels nous comptons n'ont plus d'autorité réelle sur la population, qui les considère comme des agents du pouvoir colonial. » *273**

هذا الاعتراف يُبرز بوضوح تراجع فعالية أدوات فرنسا المحلية أمام اتساع قاعدة الدعم الشعبي لجهة التحرير.

4. تنامي الوعي الوطني الجماعي

ساهمت الممارسات القمعية الفرنسية، إلى جانب السياسات التفرقية، في تعزيز الهوية الوطنية الجامعة. فبدل أن تُضعف الانتماء الوطني، أدت هذه السياسات إلى تقويته. لقد أصبحت فكرة «الجزائر الواحدة الموحدة» ردًا طبيعيًا على كل محاولات التقسيم، وهو ما تجلّى في الشعارات السياسية والميدانية التي رفعها الثوار والمواطنون على السواء.

وتشير تقارير المخابرات الفرنسية إلى أن الخطاب الثوري لجهة التحرير الوطني «أعاد تشكيل الوعي الجمعي الجزائري حول مفهوم الأمة»⁴. إنَّ هذا التحول هو الذي مكّن الثورة من تجاوز الصراعات القديمة وتحقيق قدر كبير من الإجماع الشعبي خلال سنتها الأولى.

خلاصة :

تُظهر الوثائق الفرنسية بوضوح أن كل الجهود التي بذلتها فرنسا لتفكيك الوحدة الوطنية جاءت بنتائج عكسية. فالسياسات التمييزية والدعائية والقبلية لم تؤدِّ إلا إلى تعزيز الشعور الوطني المشترك، وتحوّلت في النهاية إلى عوامل موحدة بدلاً من أن تكون أدوات تقسيم. إنَّ إخفاق هذه الاستراتيجية خلال الفترة 1954-1955 يفسر التحام مختلف فئات الشعب الجزائري حول جبهة التحرير الوطني، مما جعل الثورة تتحول بسرعة من حراك محلي محدود إلى حركة تحرر وطني شاملة.

الخاتمة:

أظهرت الوثائق الفرنسية بوضوح أنّ الإدارة الاستعمارية كانت تُدرك، منذ ما قبل اندلاع الثورة التحريرية، أنّ الوحدة الوطنية الجزائرية تمثل الخطر الأكبر على وجودها. ولهذا تبنت فرنسا سياسة متكاملة هدفها ضرب هذا التلاحم الشعبي بكل الوسائل الممكنة: سياسياً عبر تغذية الانقسامات الحزبية، واجتماعياً عبر إحياء الولاءات القبلية، ودينياً عبر توظيف الزوايا والمؤسسات التقليدية، وإعلامياً عبر حملات التشويه الممنهجة ضد الثورة.

لكن المفارقة الكبرى التي كشفتها تلك الوثائق نفسها هي أنّ هذه الاستراتيجية أتت بنتائج عكسية. فبدل أن تُضعف الوعي الوطني، ساهمت في تقويته وتوسيعه، إذ أدرك الجزائريون أنّ خلاصهم لا يكون إلا عبر وحدة الصف وتجاوز الانقسامات التي سعت فرنسا إلى تعميقها. لقد كان فشل فرنسا في تفكيك الوحدة الوطنية سنة 1954-1955 من أهم العوامل التي مكّنت

جبهة التحرير الوطني من فرض نفسها كقوة سياسية وعسكرية شرعية تمثل إرادة الشعب الجزائري بأكمله.

إنّ دراسة هذه السياسة من خلال الوثائق الفرنسية تبرز أنّ الاستعمار لم يكن مجرد مشروع عسكري أو اقتصادي، بل منظومة فكرية ونفسية قائمة على السيطرة عبر التفكيك، وأنّ انتصار الثورة الجزائرية لم يكن فقط نتيجة المواجهة المسلحة، بل أيضاً ثمرة صمود الوعي الوطني ووحدة الإرادة الشعبية في وجه مشروع تقسيم معقّد.

خاتمة (تقييم عام)

تؤكد قراءة الوثائق الفرنسية أن مشروع تفكيك الوحدة الوطنية لم يكن مجرد رد فعل على الثورة، بل كان جزءاً أصيلاً من الفكر الاستعماري الفرنسي في الجزائر منذ بدايات الاحتلال. غير أن الثورة التحريرية استطاعت أن تحوّل هذا المشروع إلى عامل توحيد عبر خطاب جامع وممارسة ميدانية جعلت من «الوحدة في سبيل الاستقلال» شعاراً وممارسة عملية. وبذلك فشلت فرنسا في تحقيق أحد أهم أهدافها الاستراتيجية، لتفتح الجزائر بدماء أبنائها طريقها نحو الحرية والسيادة الوطنية.

قائمة المصادر الفرنسية:

1. **Archives Nationales d'Outre-Mer (ANOM)**, Fonds Ministère des Colonies et Gouvernement Général de l'Algérie, dossiers :
 - Série 9H/215, *Rapports sur l'activité des partis nationalistes*, 1953.
 - Série 81F/231, *Notes sur la situation politique en Algérie*, 1954.
 - Dossier 81F/243, *Rapport du Gouverneur Général au Ministère de l'Intérieur*, 10 mars 1955.
 - Dossier F80/421, *Rapports mensuels de la Préfecture de Constantine*, juin 1955.
2. **Ministère de la Défense**, *Instruction sur l'organisation des Bureaux arabes dans les zones insurgées*, Archives militaires de Vincennes, avril 1955.
3. **Ministère de l'Intérieur**, *Note interne sur la "politique d'apaisement" en Algérie*, janvier 1955, dossier F80/412.
4. **Service d'Information et de Documentation (SID)**, *Rapport sur la propagande et l'action psychologique en Algérie*, juin 1955, dossier n° SID/ALG/55/07.
5. **Service de Documentation Extérieure et de Contre-Espionnage (SDECE)**, *Rapport sur la propagande du FLN et son impact sur la population*, octobre 1955, dossier n° SDECE/ALG/55/14.
6. **Presse et publications françaises :**
 - *Le Monde*, édition du 22 novembre 1954 : « Les attentats en Algérie : la main des terroristes nationalistes ».
 - *Le Figaro*, édition du 15 janvier 1955 : « La France et ses provinces d'Afrique du Nord ».

Les Notes et Références (en langue originale)

7. Archives Nationales d'Outre-Mer (ANOM), Fonds Gouverneur Général, *Rapport au Ministère de l'Intérieur*, 10 mars 1955, dossier 81F/243.
8. ANOM, Préfecture de Constantine, *Rapport mensuel sur la situation politique et sociale*, 15 juin 1955, série F80/421.

9. Ministère de la Défense, *Note confidentielle adressée au Gouvernement de Paris sur la situation des chefs traditionnels*, 8 juin 1955, Archives militaires de Vincennes.
10. Service de Documentation Extérieure et de Contre-Espionnage (SDECE), *Rapport sur la propagande du FLN et son impact sur la population*, octobre 1955, dossier n° SDECE/ALG/55/14.
11. **Ouvrages de référence :**
 - Yves Courrière, *La Guerre d'Algérie. Les Fils de la Toussaint*, Fayard, Paris, 1968.
 - Charles-Robert Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine (1871–1954)*, PUF, Paris, 1964.
 - Benjamin Stora, *La gangrène et l'oubli. La mémoire de la guerre d'Algérie*, La Découverte, Paris, 1991.
 - Gilbert Meynier, *Histoire intérieure du FLN, 1954–1962*, Fayard, Paris, 2002.

ملاحق :

المحور الأول: الإدراك الفرنسي لخطورة الوحدة الوطنية

اقتباس :

«Le Front de Libération Nationale a réussi à rassembler autour de lui les éléments les plus divers du nationalisme algérien, ce qui constitue un tournant inquiétant pour la stabilité du pays.»¹

ترجمة عربية:

«نجح جبهة التحرير الوطني في جمع حولها العناصر الأكثر تنوعاً من القومية الجزائرية، وهو ما يُشكل نقطة تحوّل مقلقة لاستقرار البلاد».

Archives Nationales d'Outre-Mer (ANOM), Fonds Gouverneur Général, Rapport au Ministère de l'Intérieur, 10 mars 1955, dossier 81F/243

ملاحظة: هذا الاقتباس يفيد باعتراف الإدارة الفرنسية بخطورة تلاحم الجزائريين.

المحور الثاني: أدوات تفكيك الوحدة الوطنية قبيل الث

¹¹ محمد العربي الزيري، الوطنية الجزائرية من خلال الوثائق الفرنسية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص. 112

² الأرشيف الوطني الفرنسي (ANF)، ملف H/2159، مراسلة روبير لأكوست إلى وزارة المستعمرات، مؤرخة في 3 مارس 1954.

³ Charles-Robert Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine, Paris, PUF, 1964, p. 278

⁴ عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج4، دار الثقافة، الجزائر، 1980، ص. 59

⁵⁵ وثيقة وزارة المستعمرات، السلسلة F80، باريس، 1953

⁶⁶ تقرير الأمن العام الفرنسي، Rapport sur la situation politique en Algérie, Archives d'Outre-Mer (ANOM), série 81F/230, 1954.

⁷ توجد إشارات واضحة في الأرشيف الفرنسي نفسه إلى خوف الإدارة الاستعمارية من تحوّل الحركة الوطنية إلى تنظيم سري مسلح بعد قمع 8 ماي 1945.

من أهم الوثائق الأرشيفية الفرنسية:

• أرشيف "مراقبة الإقليم" الفرنسي (Surveillance du territoire) المحفوظ في الأرشيف

الفرنسي، ويتضمن ملفات بين 1945 و1948 حول: الحركات التمردية "و النشاط السياسي

الوطني" و "أحداث ماي 1945" وتقارير عن تنامي التنظيمات السرية والنشاط الاستقلالي. كذلك

دراسة المؤرخ الفرنسي Martin Thomas المعتمدة على الأرشيف الأمني الفرنسي:

Intelligence and the Transition to the Algerian Police State, 1945

وتوضح أن أجهزة الاستخبارات الفرنسية بعد سطيف اعتبرت أن القمع العنيف سيدفع الوطنيين الجزائريين إلى السرية والتنظيم العسكري، وأن الإدارة الفرنسية بدأت تنظر إلى الجزائر باعتبارها “فضاءً مهددًا بالتمرد الدائم”.

• كذلك كتاب Jean-Louis Planche حول مجازر سطيف:

Sétif 1945, histoire d'un massacre annoncé

اعتمد على وثائق سرية من وزارة الداخلية الفرنسية ومحافظي الجزائر، ويُظهر أن السلطات الفرنسية كانت تدرك أن القمع يولد اتجاهًا نحو الثورة المنظمة. وقد وصفه الباحثون بأنه أول تحقيق تاريخي واسع قائم على الأرشيفات السرية الفرنسية.

⁸ تقرير سري إلى المقيم العام الفرنسي، ANOM, série 81F/231, 12 septembre 1954.

⁹ Patrick Eveno, La France et l'Algérie : De la colonisation à la décolonisation, Paris, Armand Colin, 2012, p. 95.

¹⁰ جيلبير مينيه (Gilbert Meynier)، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ترجمة جيلالي بوبكر، دار القصة للنشر، الجزائر، 2012، ص. 221.

¹¹ الأرشيف الوطني الفرنسي، وزارة المستعمرات، السلسلة F/21581، تقرير حول نشاط الأحزاب الوطنية في الجزائر، 1953.

¹² المراسلة رقم CM254، المقيم العام في الجزائر إلى وزير المستعمرات، باريس، 15 جوان 1954.

¹³ تقرير مكتب الشؤون الأهلية، ولاية قسنطينة، نوفمبر 1953، محفوظ في أرشيف إيكس أون بروفانس (ANOM).

¹⁴ أجيرون، شارل رويير. تاريخ الجزائر المعاصرة (1871-1954)، ترجمة: بشير بن سلامة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص. 412.

¹⁵ وثيقة وزارة المستعمرات، الملف F80/336 ، مذكرة حول "الزوايا والدين الإسلامي في الجزائر"، باريس، 1953.

¹⁶ ستورا، بنجامين. الذاكرة والحرب في الجزائر، باريس، 1991، ص. 73.

¹⁷ المراسلة الداخلية رقم AI48/، وزارة الداخلية الفرنسية، باريس، 22 جانفي 1954.

¹⁸ 29 جانفي 1956: عيّنت السلطات الفرنسية الجنرال "جورج كاترو" الحاكم العام السابق للهند الصينية، وزيرا مقيما بالجزائر خلفا لـ جاك سوستيل" في محاولة لوقف زحف الثورة الجزائرية والقضاء عليها.

¹⁹ الأرشيف الوطني الفرنسي (ANF) ، وزارة المستعمرات، الملف رقم F/31281، تقرير الجنرال جورج كاترو إلى وزير المستعمرات، باريس، 10 نوفمبر 1954.

²⁰ المراسلة رقم L117/، المقيم العام روبر لأكوست إلى وزارة المستعمرات، ديسمبر 1954، محفوظة في أرشيف إيكس أون بروفانس. (ANOM).

²¹ وزارة الداخلية الفرنسية

Rapport sur la politique d'apaisement en Algérie, janvier 1955
Ministère de l'Intérieur, Note interne sur la "politique d'apaisement"
en Algérie, janvier 1955, dossier F80/412.

²² وثيقة وزارة الدفاع الفرنسية، الملف رقم H/4513 ، Note confidentielle sur le rôle des bureaux arabes dans les zones insurgées, février 1955.

1. ²³ Stora, Benjamin, Histoire de la guerre d'Algérie (1954–1962), Paris, La Découverte, 2004, p. 45. Service de Documentation Extérieure et de Contre-Espionnage (SDECE), Rapport sur la propagande du FLN et son impact sur la population, octobre 1955, dossier n° SDECE/ALG/55/14.

Meynier, Gilbert, Histoire intérieure du FLN (1954–1962), Paris, ²⁴
Fayard, 2002, p. 68.

Ageron, Charles-Robert, La guerre d'Algérie et les Français, Paris,
Seuil, 1997.

Archives Nationales d'Outre-Mer (ANOM), Fonds Gouverneur ²⁵
Général, Rapport au Ministère de l'Intérieur, 10 mars 1955, dossier
81F/243.

²⁶ Ministère de la Défense, Instruction sur l'organisation des Bureaux
arabes dans les zones insurgées, Archives militaires de Vincennes, avril
1955.

Ministère de la Défense, Note confidentielle adressée au
Gouvernement de Paris sur la situation des chefs²⁷

traditionnels, 8 juin 1955, Archives militaires de Vincennes.